مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 95 (من 6 إلى 13 ديسمبر 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

الحكومة الأفغانية وتحدي الفساد الإداري

- نظرة إلى الفساد الإداري في أفغانستان 3
- إحصاءات مؤسسة النزاهة في أفغانستان 4
- اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد 6
- خطة أشرف غني لمكافحة الفساد 7
- ملف بنك كابول 7
- طرق الحل 8

أمريكا.. حرب وازدواجية المعايير

- حول تسليم لطيف الله محسود إلى باكستان 9
- أفغانستان ساحة اللعبة وليست مشاركة فيها 10
- كيف أختطف لطيف الله محسود؟ 11
- ما جرى بعد الخطف؟ 11
- نتيجة تسليم محسود إلى باكستان 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تحليلا حول مستوى الفساد الإداري في أفغانستان، كما ننافش الإحصاءات التي تمت في هذا المجال، مع خطة الحكومة الجديدة لمكافحة الفساد الإداري. ونتطرق أيضا، في هذه الورقة إلى ملف تسليم أمريكا لطيف الله محسود من زعماء حركة طالبان باكستان إلى الجانب الباكستاني بعد إختطافه من حوزة القوات الأفغانية، مع ما قد يترتب على ذلك:

في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الغزو الأمريكي على أفغانستان، وحسب الإحصاءات الدولية تصدر البلد دوما قائمة الفساد، وكانت الوتيرة تصاعدية كل سنة، إلا أن هذه السنة جائت أفغانستان في الدرجة الرابعة.

وفي صعيد آخر، قبل أيام قليلة قامت القوات الأمريكية بتسليم لطيف الله محسود، مساعد حكيم الله محسود زعيم حركة طالبان باكستان سابقا، إلى الجانب الباكستاني. وكانت القوات الأمريكية قد ألقت القبض عليه عام 2013م، في ولاية لوكر الأفغانية. واعتبرت الحكومة الأفغانية هذه الخطوة نقضا لسيادتها الوطنية.

إذا، إلى أين يتجه ملف الفساد الإداري في أفغانستان؟ كيف سيؤثر الأمر على المانحين الدوليين؟ وماذا ستكون خطة أشرف غني لمكافحة الفساد؟ وما الذي دفع أمريكا نحو تسليم حكيم الله محسود إلى باكستان؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

الحكومة الأفغانية وتحدي الفساد الإداري

فيما يُعتبر إحلال الأمن والرقي الاقتصادي من أهم أولويات الرئيس الأفغاني، فإن الفساد الإداري تحدٍ آخر يواجه الحكومة الأفغانية. فور وصوله إلى سدة الحكم بدأ أشرف غني محاولاته لإحلال السلام، وفي مؤتمر لندن أوضح برنامجه لمكافحة الفساد، لأن الفساد الإداري من أهم معوقات الرقي الشامل للبلد، والآن اشترطت الدول المانحة لمساعداتها لأفغانستان إنهاء الفساد.[1]

وبناءً على تقرير منظمة النزاهة الدولية[2]، جاءت أفغانستان في عام 2014م، في الدرجة الرابعة. وعلى أساس معلومات هذه المؤسسة، بقدر ما تقل امتيازات الدول بذلك تغرق في الفساد. هذه المرة حصلت أفغانستان على 12 امتيازا من مجموع 100، ومن بين 175 دولة جاءت في الدرجة 172، وسبقت صوماليا، وكوريا الشمالية والسودان في النزاهة.

نظرة إلى الفساد الإداري في أفغانستان

وكان الفساد الإداري من أثمار الغزو الأمريكي على أفغانستان وتجربة الديمقراطية في هذا البلد. وعندما دخلت أمريكا والناتو أفغانستان دخلت معهما مقادر كثيرة من الأموال، من دون وجود أي برنامج لمحاسبة هذه الأموال.

[1] – اشترط المانحون الدوليون، في مؤتمر توكيو عام 2012م، لمساعداتهم لأفغانستان إنهاء الفساد.

[2] Transparency International

ولذلك انتشر الفساد الإداري في جميع قطاعات البلد. وتكمن عوامل الفساد الأخرى في قلة الرواتب الحكومية، وعدم المحاسبة، ووجود الفساد في المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، والمتاجرة بالمناصب الحكومية.

وهناك قوانين[3] تم وضعها في أفغانستان لمكافحة الفساد، وذلك إلى جانب تأسيس مؤسسات خاصة[4] لمكافحة الفساد. ولكن رغم هذه المحاولات فإن مستوى الفساد لم ينخفض فحسب بل ارتفع أيضا. وقامت مؤسسة رقابة النزاهة في أفغانستان بأربعة إحصاءات تم نشر كل إحصاء بعد عامين، وتنتهي هذه الإحصاءات إلى النتيجة التالية:

إحصاءات مؤسسة النزاهة في أفغانستان

قامت هذه المؤسسة بأربع إحصاءات حول الفساد الإداري في أفغانستان. أُجري الإحصاء الأول عام 2007م، والثاني عام 2010م، والثالث عام 2012م، والرابع عام 2014م. وتقوم هذه الإدارة بدراسة مستوى الفساد كل عامين.

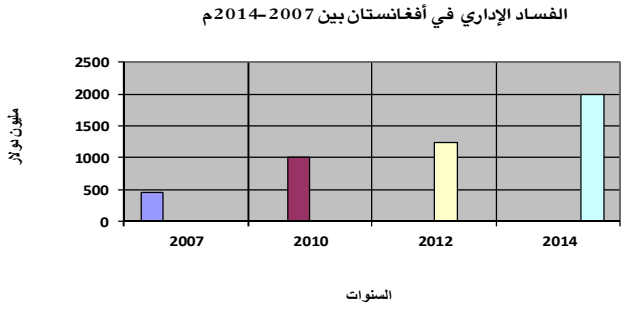

الإحصاء الأول: قامت هذه المؤسسة بأول إحصاء لها عام 2007م، لتحدد معنى الفساد الإداري لدى الأفغان. ما هي عوامل الفساد برأيهم؟ وما هي طرق الحل؟

وبناءً على هذا الإحصاء اعتبر الفساد الإداري في أفغانستان أزمة ألقت بظلالها على جميع المجالات، وبرأي كثير من الذين سألتهم المؤسسة، أصبحت هذه الأزمة جزءا من المجتمع الأفغاني. وفي تلك السنة دُفعت ما يقارب 466 مليون دولار كالرشاوي.

---

[3] ميثاق مكافحة الفساد- قانون الوصول إلى المعلومات؛
law on overseeing the implementation of the Anti-Administrative Corruption Strategy

[4] High office of oversight and Anti-Corruption

وفي هذا الإحصاء تم تحديد معنى الفساد بأن يقوم الفرد باستغلال المنصب لصالح نفسه أو جماعته. وأدرج في عوامل الفساد، التالي:

- الراتب القليل لعمال الحكومة.
- الحرص.
- عدم المحاسبة وعدم وجود قانون للوصول إلى المعلومات.
- أبشع نوع الفساد، أي المتاجرة بالمناصب[5] و غير ذلك.

واقترح الإحصاء لإنهاء الفساد تقسيم القدرة، وإجراء المعاقبات، وتوجيه العلماء والإعلام والمجتمع الدولي.

الإحصاء الثاني: وأما إحصاء المؤسسة عام 2010م، صنّف الفساد إلى جانب الاضطراب الأمني والبطالة أزمة ثالثة للمجتمع الأفغاني، وخلُص إلى نتيجة تقول إن واحدا من كل سبعة أفغان دفع الرشوة، وأن 28% من الأفغان دفعوا الرشاوي للحصول على الخدمات الحكومية، وبناءً على هذا الإحصاء كان معدل دفع الرشوة لكل أفغاني، (7769 أفغاني)، ويبلغ مجموع تلك المقادر مليار دولار.

الإحصاء الثالث: وبناءً على إحصاء عام 2012م، دفع الأفغان 1.25 مليار دولار رشوة، وهي إضافة 16% مقارنة إلى العام الماض. واعتبر هذا الإحصاء مؤسسة الشرطة والقضاء من أكثر المؤسسات فسادا.

الإحصاء الرابع: وصنف إحصاء عام 2014، الفساد أزمة، في الدرجة الثانية بعد الاضطراب الأمني، وبلغت مقادر الرشوة ضعفين خلال عامين مضيا. وبناءً على هذا الإحصاء كانت مؤسسات الشرطة، والقضاء والعدالة من أكثر المؤسسات فسادا. وانتشر إلى جانب ذلك انطباع في البلد يشير إلى تيسير الأمور عبر الرشوة وفي أسرع وقت.

ويبدو من أربعة إحصاءات مضت، بأن مستوى الفساد في البلد يرتفع يوما بعد يوم، وهو أمر يطلب خطة مؤثرة من صناع القرار.

[5] The vicious circle of buying and selling positions. See Afghans' Experience of Corruption a Report by Integrity Watch Afghanistan.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد

يُحتفل كل سنة في 9 و10 من شهر ديسمبر/كانون الأول كيوم عالمي لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد. فإن حقوق الإنسان والفساد الإداري على الصعيد نفسه تقريبا من وجهة المعنى. وكما سلف إن الفساد الإداري ينقض حقوق المواطنين، وهذا يعني أن الفساد الإداري يعرقل عملية وصول الإنسان إلى حقوقه.

تنص المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن كل إنسان له حق مثل غيره، وله أن يوضح موقفه تجاه القضاء وأن يدافع عن نفسه[6]. ولكن عندما تغرق مؤسسات الشرطة والقضاء في الفساد[7]، فكيف يمكن لأي أحد أن يدافع عن نفسه أمام القضاء، فضلا عن أن ينجي نفسه؟

وإلى جانب ذلك قالت مؤسسة النزاهة في أفغانستان يوم مكافحة الفساد، أنه وفي عام 2014م، تم دفع 1.2 مليار دولار كرشوة. إضافة إلى غصب 1.2 هكتار من الأراضي من قبل أصحاب القوة وبطريقة غير قانونية. وفيما تشمل مبالغ الرشوة تلك التي دُفعت من أجل الحصول على الخدمات الحكومية[8]، تُعتبر غصب الأراضي نقضا صريحا لحقوق أصحابها.

إن مكافحة الفساد تلعب دورا إيجابيا كبيرا في مجال حقوق الإنسان، وفي حال إنهاء الفساد في مؤسسات القضاء والأمن يكون طريق المواطنين ممهدا نحو حقوقهم.

---

[6] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة العاشرة. الرابط التالي:
http://www.un.org/en/documents/udhr/

[7] إحصاءات المؤسسة على موقعها:
http://www.iwaweb.org/ncs/index.html

[8] بناءً على إحصاء المؤسسة في عام 2014م، حال الفساد دون حصول 28% من المواطنين على الكهرباء، و18% على التعليم العالي، و17% على العدالة في المحاكم، و16% على الأمن من قبل الشرطة، تفاصيل ذلك في الرابط لتالي:
http://www.iwaweb.org/ncs/_2014/key_findings.html

خطة أشرف غني لمكافحة الفساد

مع أن أشرف غني لم يوضح خطته لمكافحة الفساد قبل مؤتمر لندن، إلا أنه وبفتح ملف "بنك كابول"، خفّض درجة أفغانستان في الفساد، من أفسد دولة إلى الدولة الرابعة في الفساد.

وأكد الرئيس الأفغاني في مؤتمر لندن، بأنه يرفع خطوات عملية في مكافحة الفساد. وحصلت شبكة المحللين الأفغان[9]، على نسخة لورقة أشرف غني الإصلاحية لمجال الفساد، وتحتوي على الخطوات التالية:

- إحداث مهمة خاصة لمكافحة الفساد، تتمتع بوقت محدد وصلاحية لازمة.
- إحداث إصلاحات في مؤسسة المحاسبة.
- إحداث هيئة الإقتناء الوطنية للإشراف على العقود الكبيرة، وذلك من أجل تخفيض الفساد في البلد.[10]

ملف بنك كابول

بنك كابول الذي أسسه شيرخان فرنود عام 2004م، استولى عليه عام 2010م، بنك أفغانستان المركزي خشية سقوطه. يقال إن مليار دولار من هذا البنك كان غير موجود، وبعدها ألقي القبض على الكثير من أجل ذلك، وتُرك البعض لنفوذهم عند صناع القرار.

وفور وصوله إلى سدة الحكم فتح أشرف غني ملف بنك كابول، ليظهر موقفه بشأن الفساد الإداري. وفي 4 من ديسمبر قضت محكمة أفغانستان العليا بعشر سنوات في السجن لشيرخان فورنود رئيس البنك وخليل الله فيروزي نائبه، وبناءً على حكم المحكمة ينبغي على كل واحد منهما دفع 500 مليون دولار للبنك. وحكمت المحكمة على تعليق ملكية محمود كرزاي، وعبدالغفار داوي وحسين فهيم لما يملكون، حتى يؤدوا قروضهم إلى البنك[11]. وإلى الآن تم إرجاع 12 ميون دولار إلى البنك، فيما يبقى الجزء الأكبر غائبا.

---

[9] Afghanistan analyst network

[10] Christine Roehrs, Return of the Goodwill? London Conference as symbol of a new start, 1 december 2014, see online https://www.afghanistan-analysts.org/return-of-the-good-will-london-conference-as-symbol-for-a-new-start/

[11] الإذاعة الحرة- ١٣-٩-١٣٩٣،هش، الموافق 4ديسمبر/كانون الأول2014م:

http://da.azadiradio.org/content/article/26724552.html

بناءً على وزارة الخارجية الأفغانية تم الحصول على عناوين الفارين من أفغانستان بمساعدة إنتربول، ولكن لم تُرفع خطوات عملية لإلقاء القبض عليهم. إلا أن هذه القضية لا يمكن حلها بمجرد حبس المتهمين، بل يتطلب حلها أخذ القروض من المقروضين.

طرق الحل

- مع أن ملف بنك كابول تُعتبر من أكبر ملفات الفساد البنكي في أفغانستان، إلا أن حله لا يعني إنهاء الفساد الإداري في أفغانستان، بل يعني خفضا في مستوى الفساد، وللمزيد في ذلك ينبغي إحداث إصلاحات واسعة في مؤسسة الشرطة والقضاء، لأنه وبناءً على إحصاءات مؤسسة النزاهة في أفغانستان، تصدرت هذه المؤسسة قائمة الفساد في البلد.
- تعتبر مؤسسات دولية لصناعة القرار بشأن مكافحة الفساد، النزاهة أولى خطوات المكافحة. فإن هذه المؤسسات تقترح طرقا قانونية للحصول على المعلومات وترفع صوتا لتعديل القوانين أيضا. مع أن البرلمان الأفغاني صوّب قانون الوصول إلى المعلومات بتردد كبير، إلا أن ذلك القانون لا يزال يحتاج تعديلا لبعض ما فيه. وعلى سبيل المثال إن هذا القانون لا يحتوي على تعريف واضح لمصطلحات كثيرة كالأمن الوطني، والمصالح الوطنية، وغيرهما.[12]
- كل من لديه مسؤولية، عليه أن يظهر أمواله وينبغي تسجيل ممتلكات المسؤولين الحكوميين وخاصة الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد.
- إحداث مؤسسة مستقلة مؤثرة ذات صلاحية لمكافحة الفساد.
- حتى اللحظة لم يتم إعلان أعضاء الحكومة، فمن الأجدر أن يكون الوزراء من أصحاب الخبرات العملية ومن الذين لم يتورطوا في الفساد.

[12] په دې اړه ولولئ:
http://iwaweb.org/_news/news0020_signing_ati_law_by_afg_president.html

أمريكا.. حرب وازدواجية المعايير

حول تسليم لطيف الله محسود إلى باكستان

إن العلاقات الأفغانية الباكستانية، خاصة بعد سقوط حكم طالبان، أخذت طابعا معقدا وصعبا للغاية. وصل الأمر بحامد كرزاي الرئيس الأفغاني السابق طيلة 13 سنة أن يبقى غير مدرك لهدف باكستان الأساسي، ويبدو أن الحكومة الأفغانية الجديدة قد ترث الميراث كما هو.

ويبقى العامل الأبرز لصعوبة الموقف بشأن معرفة أهداف باكستان، التوافق الأمريكي الباكستاني تجاه أمور وخلاف الدولتين تجاه أمور أخرى. من جانب آخر، إن القضايا المتفقة عليها للجانب الباكستاني في السياسة الأمريكية، لا تنحصر على الجغرافيا الأفغاني ولأمد قصير، بل تتعلق بسياسة أمريكا في المنطقة وعلى أمد طويل أيضا. وبناءً على ذلك تقوم أمريكا أحيانا بتجاهل تكتيكي للملفات الشائكة من قبل باكستان، إلى حد يبقى الأمر غامضا على زعيم مثل كرزاي رغم تعامله 13 سنة مع الأمريكان، ويصل الأمر إلى شجار بينه وبينهم. وفي الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان، فرّت أمريكا بمهارة عالية من أي تعهد يضع أمريكا على تنازع مع باكستان.

أفغانستان ساحة اللعبة وليست مشاركة فيها

يمكن أن نعتبر باكستان شريكة اللعبة الأمريكية، فيما تبقى أفغانستان ميدانا فقط لهذه اللعبة. ويمكن في ذلك أن نضرب أمثالا كثيرة، من أهمها العرقلة الأمريكية الباكستانية في عملية السلام الأفغانية.

أمريكا وبعد عشر سنوات من الحرب أدركت ضرورة وجود عنوان للاتصال مع حركة طالبان. وأخيرا قبلت الحركة بأن يكون لها مكتب في قطر من أجل الاتصال بالعالم الخارجي وأن يكون هذا المكتب، في حال توفر الأوضاع، واجهة لبدء المفاوضات.

أما باكستان التي كانت تخالف هذه الخطوة الأمريكية، حسمت أمرها على جمع خيوط اللعبة كلها تحت قدمها، فألقت القبض على الملا برادر الشخصية الثانية في حركة طالبان. وحصل الأمر بعمليات مشتركة للقوات الباكستانية والأمريكية. وأعلنت الحكومة الأفغانية حينها أن إلقاء القبض على الملا برادر جاء على خلفية رغبته في الاتصال مع الحكومة الأفغانية وميلانه للسلام.

لو صحت تصريحات المسؤولين الأفغان حينها، فإنه من الواضح أن أمريكا لم تقبل تهميش باكستان في مفاوضات السلام مع حركة طالبان، ومن أجل ذلك ساعدت في إلقاء القبض على الملا برادر، صاحب مبادرة قطر.

لو أرادت أمريكا سلاما في أفغانستان، لكان عليها أن تؤيد مبادرة قطر في وجه المخالفات الباكستانية، بل إنه تخلت عن خطوة بدأت بها وتركت الساحة للتلاعب الباكستاني بالأمر. ندرك إذا أن الحكومة الأفغانية ليست وحدة في حيرة من سياسة أمريكا، بل حركة طالبان، التي ظنت أن أمريكا فعلا تريد سلاما، بعد وصول وفد سياسي منها إلى قطر وجدت نفسها أمام سياسة أمريكية مزدوجة، ولم يحصل اتصال جاد بين الطرفين. وشكل إلقاء القبض على أنس الحقاني آخر جزء من هذا السناريو، تسبب في انقطاع الاتصال بين طالبان وأمريكا، واشترطت أخيرا حركة طالبان لبدء المفاوضات إطلاق سراح أنس الحقاني من قبل أمريكا. وفي حال رغبة أمريكا لإدارة المفاوضات مع طالبان يكون أمامها وقت طويل لرفع هذه العرقلة.

كيف أختطف لطيف الله محسود؟

علامة أخرى من ازدواجية السياسة الأمريكية ظهرت في ملف محسود. في عام 2013م، وبعد أن التقى لطيف الله محسود، نائب حكيم الله محسود زعيم حركة طالبان باكستان سابقا، مع أرسلا جمال محافظ ولاية لوكر، وكان مسحود برفقة من رجال الأمن الوطني الأفغاني، اختطفته القوات الأمريكية ونقلته إلى قسم تابع لها في جسن بجرام.

كشف متحدث باسم الحكومة الأفغانية أن لطيف الله محسود كان على صلة مع مؤسسة الأمن الوطني الأفغاني. وكان الأمر واضحا أن باكستان التي كانت تدعي من قبل أن حركة طالبان باكستان على صلة مع الهند عبر أفغانستان أظهرت نوعا من القوة في الداخل الأفغاني لأفغانستان نفسها وللهند.

ما جرى بعد الخطف؟

بعد قليل من خطف محسود من قبل الأمريكان، وفي أول العيد تعرض أرسلا جمال محافظ لوكر بطريقة ممنهجة لمحاولة اغتيال طالت بحياته، ولم يتبن أي أحد مسؤولية الحادث. وهو أبرز تظاهر بالقوة من قبل باكستان.

بعد شهر من خطف لطيف الله محسود، قتل حكيم الله محسود في عملية نفّذتها طائرات أمريكية بلا طيّار في وزيرستان الشمالية. لا شك أن لقاء لطيف الله محسود مع المسؤولين الأفغان كان بسماح من حكيم الله محسود، ربما كان قتل الأخير نتيجة معلومات حصلت عليها أمريكا من لطيف الله وبذلك أخذت باكستان ثأرها.

من دون شك، كانت استخبارات باكستان على علم بزيارة لطيف الله محسود إلى أفغانستان، ويمكن أن تكون المعلومات قد وصلتها عبر مسؤولين أفغان، وأن يكون الجانب الباكستاني طلب من استخبارات أمريكا إلقاء القبض على لطيف الله محسود.

وكانت نتيجة ما حدث مع لطيف الله محسود، أن بعض زعماء حركة طالبان الأخرين رغم ميلانهم للاتصال مع الحكومة الأفغانية، لم يجرؤوا أن يقوموا بذلك، وعرفوا أن استخبارات باكستان تؤيدها أمريكا كاملا وأن الحكومة الأفغانية لا تحكم أفغانستان.

وألقت أمريكا القبض على لطيف الله محسود لتنمع الجانب الأفغاني من تعزيز موقفها بمساعدة حركة طالبان باكستان.

نتيجة تسليم محسود إلى باكستان

وبتسليم لطيف الله محسود إلى باكستان وفّرت أمريكا للجانب الباكستاني مصدر معلومات جيد، بشأن عناصر في داخل حركة طالبان باكستان من أصحاب علاقات مع المسؤولين الأفغان، وبذلك تسهل معرفتهم وحبسهم أو قتلهم إذا أمكن.

وعلى حد قول المسؤولين الأفغان، لم يكن لطيف الله محسود لديهم، وأنهم يقومون بإجراء تحقيق حول تسليمه مع عنصرين آخرين من حركة طالبان، جعفر وعزيز عرفات، إلى باكستان. وإن الإذعان بعدم معرفة الحكومة الأفغانية بتفاصيل تسليم هؤلاء إلى باكستان علامة واضحة بأن أمريكا ورغم توقيع الاتفاقية الأمنية وتعهدها باحترام السيادة الوطنية لأفغانستان، لا تحترم تلك السيادة أساسا.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: 784089590 (+93)